

الشيخ حسن الميرزا

# بعد « رَجُل الدولة » في شخصية الإمام الخميني



المنار الإسلامية

بُعد «رَجُل الدَّولة»  
في شخصية الإمام الخميني

الشيخ حسين كوراني

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

ثمة بعد في شخصية الإمام الخميني لم يطرق بعد - في ما أعلم - بل أن محاولة مقارنته أو الإشارة إليه هما أيضاً في غاية الندرة .

إنه البعد الذي اصطلح على تسميته بـ«رجل دولة» وهو أبلغ في الدلالة من «مؤسس دولة»<sup>(١)</sup> .

ليس كل قائد ثوري . . أطلق مداً جماهيرياً وقاده حتى النصر هو «رجل دولة» وإن بلغ سدة الحكم، فقد يبلغها من لا يملك خصائص رجل الدولة، فيحكم بزخم الاجتياح الجماهيري لمعاقل الكيان السياسي المستهدف . .

كما أن طول الفترة الزمنية لقيام الدولة ليس دليلاً على امتلاك هذه الخصائص ولا على أن ما بُني هو دولة . . . فقد يكون السبب انعدام النقيض الثوري الذي لا يقوى على مواجهة الموجة العارمة . .

---

(١) أنجز هذا البحث قبل التطورات الأخيرة في الجمهورية الإسلامية، فليلاحظ ذلك .

بناء على ما تقدم فإن من الطبيعي البحث عن خصائص «رجل الدولة» في شخصية الإمام بعيداً عن قراءته كقائد ثورة ملهم وبمعزل عن استمرار الجمهورية الإسلامية حوالياً عقدين من الزمن .

ولا بد قبل كل شيء تحديد تلك الخصائص التي على أساسها يمكن تصنيف الشخص باعتباره رجل دولة . .

سنجد أمامنا العناوين التالية :

- ١ - استفتاء الشعب .
  - ٢ - القوانين والنظام .
  - ٣ - بناء المؤسسات .
  - ٤ - التزام الحريات .
  - ٥ - تحديد أسس السياسة الخارجية .
  - ٦ - تحديد الرؤية الاقتصادية في عصر «منظمة التجارة العالمية» و«البنك الدولي» .
- ولم أدرج مبدأ الفصل بين السلطات باعتباره من لوازم البندين الثاني والثالث .
- وسأتناول هنا العناوين الأربعة الأولى . . مكتفياً الآن بالإضاءات التي تلامس العناوين الأخيرين - المتميزين أصلاً - في مطاوي ما سبقهما .

## أولاً: استفتاء الشعب

حيث أن الدولة وكيل من قِبَل الشعب لحفظ النظام العام وإدارة شؤون البلد، كان من الطبيعي أن يرجع الوكيل إلى موكله في الأسس وعند المنعطفات الحادة التي تقتضي معرفة رأي الموكل، وسنرى أن الإمام التزم هذا المبدأ قبل انتصار الثورة، والتزم بتطبيقه بعد الانتصار وأولاه من شدة العناية والاهتمام، ما يكشف عن أنه يصدر في هذا الالتزام من قناعة دينية نابعة من القرآن الكريم والسنة المعصومة . .

ويتوزع حديث الإمام عن الاستفتاء الشعبي على ثلاث

مراحل:

أ - منذ إطلاق الإمام لحركة المواجهة ضد النظام وحتى مظاهرات تاسوعاء وعاشوراء التي كشفت عزلة النظام على أبواب الانتصار.

ب - بعد تلك المظاهرات . . وحتى الانتصار.

ج - بعد الانتصار.

في المرحلة الأولى - قبل المظاهرات المذكورة - نجد ما

يلي:

## ١ - مطالبة النظام بإجراء استفتاء شعبي :

قبل إبعاد الإمام إلى العراق . . وفي مستهل نهضته . . وبعد ذلك . . كان يطالب بإجراء استفتاء شعبي ، وكان أحياناً يطلب إجراءه تحت نظارة جهات دولية محايدة . . ومن ذلك ما جاء في بيانه إثر استشهاد حجة الإسلام السيد سعيد بتاريخ ١٣٤٩/٤ هـ . ش = ١٩٧٨ م<sup>(١)</sup> حيث يقول :

«إنني أعلن أن كل عقد يبرم مع الرأسماليين الأمريكيين وسائر المستعمرين مخالف لرأي الشعب ومخالف لأحكام الإسلام . . وكلاء مجلسي إيران (النواب ، الشيوخ) لأنهم غير منتخبين بواسطة الشعب فأبهم غير قانوني ومخالف للدستور ورأي الشعب . . في هذه القضايا يجب إجراء استفتاء شعبي تحت نظارة جهات دولة محايدة ليتضح رأي الشعب»<sup>(٢)</sup> .

---

(١) اعتمدت في استخراج النصوص موسوعة «صحيفة نور» بالفارسية وهي تقع في واحد وعشرين مجلداً وقد اعتمدت نسخة القرص الليزري . . إصدار مؤسسة المدارك الثقافية للثورة الإسلامية التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي في إيران . . والتاريخ في هذه النسخة هو التاريخ الهجري الشمسي ، وإذا أضفت رقم ٦٢١ إلى رقم السنة الهجرية الشمسية فالنتج هو رقم السنة بالتاريخ الميلادي ، مثلاً عام ١٣٥٧ هـ . ش = ١٩٧٨ م وهكذا . .  
(٢) صحيفة نور ، ج ١ ص ١٥٤ .

وفي بيان له بتاريخ ٣٠/٨/٥٧=٧٨م يقول سماحته:  
«إذا رفعتم الحراب والأحكام العرفية فإن إجراء استفتاء شعبي يوضح حقيقة الأمر»<sup>(١)</sup>.

## ٢ - المظاهرات، استفتاء:

تعاطى الإمام مع المظاهرات الشعبية كاستفتاء للشعب ضد النظام ومن ذلك ما ورد في بيانه بعد شهادة نجله المقدس السيد مصطفى رضوان الله تعالى عليه بتاريخ ٢١/٨/٥٦=٧٧م حيث يقول:

«لم تكن هذه التظاهرات تأييداً لشخص، إنها لإظهار التنفر من الجهاز الجبار.. وهي بعد استفتاء حقيقي وإعلان لعدم الثقة بالجهاز الحاكم الخائن»<sup>(٢)</sup>.

وفي بيان إلى الشعب حول مجزرة النظام في شهر محرم:

«أثبت الشعب مرة أخرى بالتظاهرات والإضراب الشاملين في جميع إيران رفضه للشاه.. وأنه يتنفر منه ومن أسرته.. هذا الاستفتاء الطبيعي العام في جميع أنحاء إيران هو في الحقيقة خلع له من السلطنة»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) المصدر ج ٣ ص ٢١٩.

(٢) المصدر ج ١ ص ٢٤٩.

(٣) ج ٤ ص ٦٧.



وفي بيان له يتحدث فيه عن أسباب رفض الشعب للشاه بتاريخ ٢/٨/٥٧=٧٨م يقول:

«من أطفال المدارس وإلى الشيبة، الجميع يقولون: لا نريد هذا، فهل هناك استفتاء أقوى من أن يقول الشعب كله: لا يريد؟»<sup>(١)</sup>.

وتكشف هذه النصوص - وهي قليل من كثير - التزام الإمام مبدأ الاستفتاء الشعبي منذ إطلاق نهضته المباركة.

وتجدر الوقفة هنا عند جانب من النصوص التي يتحدث فيها الإمام قبل الانتصار حول استفتاء الشعب على شكل الحكم إذا كتب للثورة أن تقضي على النظام الشاهنشاهي:

أ - في مقابلة مع إذاعة وتلفزيون السويد بتاريخ ١٥/٨/٥٧ يقول سماحته:

«يتم تحديد شكل الحكومة بالاستفتاء الشعبي»<sup>(٢)</sup>.

ب - في مقابلة مع التلفزيون الأمريكي بتاريخ ١٥/٨/٥٧ سئل الإمام عن طبيعة الدولة التي يقترحها فأجاب:

«حول كيفية الدولة والنظام . . اقتراحنا هو الجمهورية الإسلامية، ولأن شعبنا مسلم وبعثنا في خدمته فإني أحس

---

(١) ج ٢ ص ١٩٥.

(٢) ج ٢ ص ٢٩٧.

بالموافقة على اقتراحنا . نحن سنشكل جمهورية إسلامية عن طريق استفتاء الشعب»<sup>(١)</sup>.

ج - في خطبة له بتاريخ ٢٢/٨/٦٧ جاء قوله :

«الحكومة الإسلامية التي نريد هي جمهورية إسلامية تستند إلى آراء الشعب»<sup>(٢)</sup>.

وفي المرحلة الثانية بعد المظاهرات المذكورة وحتى الانتصار نجد في نصوص الإمام عنصراً جديداً فهو يعتبر أن المظاهرات المليونية يومي التاسع والعاشر شهر محرم - على أبواب الانتصار - تغني عن أي استفتاء على شكل الحكم وهذه بعض الشواهد :

أ - في بيان أعلن فيه قطع العلاقات مع الدول المؤيدة للشاه بتاريخ ٢٠/٩/٥٧ جاء قوله :

«الاستفتاء الشعبي وتظاهرات الشعب أعلنت للعالم كلها سقوط الشاه، تظاهرات الأمس واليوم لم تبق عذراً لمعتذر، لا يمكن أن تدعي الدول بعد اليوم قانونية الشاه»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ج ٣ ص ٣٢.

(٢) ج ٣ ص ١٣٤.

(٣) ج ٤ ص ٥٦. وانظر: بيان الإمام إلى الشعب بتاريخ ٢١/٩/٥٧ ج ٤ ص ٦١، وكذلك البيان حول مجزرة نجف آباد بتاريخ ٢٣/٩/٥٧ ج ٤ ص ٦٧.

ب - وفي مقابلة مع مجلة الأكونوميست بتاريخ ١٨/٥٧/١٠، عندما سئل: كيف ستشكل الجمهورية الإسلامية عن طريق الاستفتاء الشعبي فأجاب:

«أصل لزوم تشكيل جمهورية إسلامية قد أعلنه الشعب في استفتاء تاسوعاء وعاشوراء في جميع أنحاء البلاد، وبعد سقوط الشاه يبلور ممثلو الشعب في المجلس المراحل القانونية لذلك ويدونون الدستور لهذه الجمهورية..»<sup>(١)</sup>.

\* وفي المرحلة الثالثة - بعد الانتصار -، نجد أن الإمام رغم اعتباره أن الاستفتاء على شكل الحكم قد أُنجز، فقد عبّر الشعب بوضوح عن رغبته في إقامة جمهورية إسلامية.. إلا أنه تبنى الاستفتاء مجدداً قطعاً للأعداء ودفعاً للالتباس وتأكيداً على حقيقة خيار الشعب المسلم.. وقد بين ذلك في خطابه عند تنصيب المهندس بازرگان رئيس وزراء الدولة المؤقت بتاريخ ١٥/١١/٥٧ حيث يقول:

«رغم اعتقادي بأنه لم تعد ثمة حاجة للاستفتاء على الجمهورية الإسلامية، لأن الناس عبّروا عن رأيهم مراراً ولكن من أجل قطع الأعداء وإحصاء الآراء المؤيدة سنجري الاستفتاء ليعلم العالم كله حقيقة الرأي الحر للشعب لمن؟ ولأي نظام؟ لذلك عيّنا الدولة المؤقتة»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ج ٤ ص ١٧٦.

(٢) ج ٥ ص ٢٩.

وقد حرص الإمام على أن يدلي الناس بأصواتهم بحرية تامة. . وأكد على ذلك مراراً فعشية انتقاله من طهران إلى قم بتاريخ ٥٧/١٢/٩ قال:

«بإذن الله تعالى سنجري قريباً الاستفتاء الشعبي على شكل الحكومة، ومن اللازم التذكير بأني أدلي بصوتي لنظام الجمهورية الإسلامية، وما عبّر عنه الناس في التظاهرات في جميع أنحاء إيران هو الجمهورية الإسلامية لأن هذا وحده هو مسير الثورة الإسلامية. . والمخالفون أحرار ولهم الخيار في إظهار مخالفتهم، والعلماء الأعلام في المدن والقرى والنواحي مكلفون أن لا يسمحوا لأحد أن يسلب الحرية من أحد، وليراقبوا، ليدلي كل بصوته بحرية»<sup>(١)</sup>.

ويكشف الإمام عن موقع مميّز لآراء الناس في رؤيته الحركية في المرسوم الذي أصدره بتعيين المهندس بازرگان - وهو غير الخطاب الذي تقدمت الإشارة إليه - وقد تلاه آنذاك سماحة الشيخ رفسنجاني بتاريخ ٥٧/١١/١٥ وقد جاء فيه:

«بناء على اقتراح مجلس شورى الثورة وبحسب الحق الشرعي والحق القانوني الناشئ من آراء الأكثرية الساحقة التي تقارب الإجماع من الشعب الإيراني خلال التجمعات العظيمة

---

(١) ج ٥ ص ١١٩. وانظر: تأكيده على حرية الرأي بتاريخ ٥٧/١/٤ ج ٢ ص ٣٩، وكذلك بتاريخ ٥٧/١١/١٦ ج ٥ ص ٣٣.

والتظاهرات الحاشدة والمتعددة في جميع أنحاء إيران تجاه القيادة فياني أمرك بتشكيل الدولة المؤقتة»<sup>(١)</sup>.

وهكذا يتضح تواصل الإمام مع أحد منطلقاته كما يتضح أنه لم يكن يشهر الاستفتاء الشعبي سلاحاً ضد النظام لمجرد إدانته . . كما هو الحال في كثير من حركات الاعتراض والممانعة . . فالاستفتاء الشعبي حاضر أبداً في نص الإمام وفي نهجه الثوري منذ انطلاقة حركته في مواجهة النظام الجائر، لأنه يحظى بأهمية بالغة، ولذلك كان أحد عناوين معركة الإمام التي خاضها ضد هذا النظام.

ولو أردت تتبّع النصوص في هذا المجال لطلال بنا المقام وفي بعض ما تقدم ما يكفي .

وينبغي التوقف طويلاً عند ثلاث نقاط :

**الأولى:** تبنى الإمام الاستفتاء على شكل نظام الحكم بعد الانتصار، علماً بأنه كان يستطيع وبكل قوة الاستناد إلى التظاهرات المليونية الحاشدة التي عبرت بوضوح عن اختيارها الجمهورية الإسلامية، فتعتبر الأمر محسوماً، ولا أظن أن ثورة في العالم تملك مثل هذا المستند القوي والواضح الذي اعترف به العدو قبل الصديق، تلجأ قيادتها مجدداً إلى الاستفتاء الشعبي، الأمر الذي يكشف مدى إصرار الإمام على بناء أسس

---

(١) ج ٥ ص ٢٧.

الدولة على الوضوح التام، وهو مؤشر على النهج الذي يصدر منه رضوان الله عليه .

**الثانية:** الثقة العالية والمتبادلة بين الإمام والشعب، حيث كانت تكفي كلمة من الإمام لتأتي نتائج الاستفتاء الحر والنزيه مطابقة لرغبة الإمام، هذه الثقة من الشعب بالإمام كانت تقابلها ثقة مماثلة منه بشعبه، لذلك نجد أنه يتحدث بتاريخ ١/٨/٥٨م في رد على المطالبين بإعادة الانتخابات رغم اقتناعهم بحريتها ونزاهتها فيقول:

«هؤلاء لا يعرفون الشعب، ولو تكررت الانتخابات مائة مرة لجاءت النتيجة نفسها»<sup>(١)</sup>.

ويقول في مكان آخر بتاريخ ٤/٤/٦٠=٨١م:  
«إن هؤلاء يتصورون أن الشعب هو هؤلاء الذين يصفرون»<sup>(٢)</sup>.

**الثالثة:** وتبقى مسألة التكييف الشرعي لرجوع الفقيه إلى الناس، وهي نقطة شديدة الأهمية، ورغم أن العلماء والباحثين تناولوها بالتحقيق، إلا أنها جديرة بالمزيد من الأبحاث وفي ضوء نصوص الإمام وتجربته بشكل خاص.. وما يمكن تسجيله وباختصار في هذا الصدد هو:

---

(١) ج ١٠ ص ٣٣.  
(٢) ج ١٥ ص ٣٥ إشارة إلى الصغير الذي كان الطابع العام لتجمعات أنصار بني صدر.

أولاً: صحيح إن شرعية الفقيه مستمدة من الله تعالى ولكنه سبحانه لم يعطِ الشرعية إلا بهدف إدارة أفضل لشؤون عباده. . . ولا شك أن الإدارة الأفضل تتوقف على إصغاء الفقيه لآراء الناس . .

وحين يؤمر النبي صلى الله عليه وآله وهو أفضل الخلق على الإطلاع بمشورة الناس فلا يعقل أن يؤذن للفقيه بمزاولة مهمته بمعزل عن آراء الجماهير.

ثانياً: وفي المسار العملي لا يكون الفقيه مبسوط اليد قادراً على تنفيذ أحكام الله تعالى إلا إذا كان يستند إلى قاعدة جماهيرية عريضة، الأمر الذي يحتم عليه مراعاة النبض العام. . . شاء ذلك أو أبى علماً بأنه على مستوى النظرية لا يستطيع أن يأباه كما تقدم.

ثالثاً: إن الإشكالية قائمة فقط عند التعارض بين قناعة الفقيه الشرعية ورأي الشعب، فإذا لاحظنا أن رأي الشعب هو في مساحة كبيرة عنصر رئيس في تكوين قناعة الفقيه الشرعية، ندرك أن مساحة الإشكالية تتقلص جداً إلى حيث تنحصر بحالة التناقض. . . وفي هذه الحالة إما أن يكون الفقيه قادراً على إقناع الجماهير بخطأ وجهة نظرها. . . لتبني وجهة نظره استناداً إلى ثقتها به وقناعتها بحكمته. . . وإما أن يكون عاجزاً عن ذلك فلا يكون «مبسوط اليد» وإن كانت قناعة شرعية.

وقد مارس الإمام الخميني عملياً تكوين الرؤية الشرعية في ضوء الممكن، ما دام ذلك لا يصل إلى حد الممنوع

شرعاً . . فهو قد وافق على صلاحيات الولي الفقيه التي وردت في الدستور رغم قناعته بأن للولي الفقيه من الصلاحيات ما يفوق ذلك .

يتحدث الإمام حول ذلك بتاريخ ٧/١٠/٥٧ فيقول:

«ما ورد في الدستور (حول ولاية الفقيه) وإن كان في رأيي ناقصاً بعض الشيء، فللروحانية في الإسلام من الاختيارات ما هو أكثر من ذلك . . والسادة (في مجلس الخبراء) تنازلوا بعض الشيء حتى لا يخالفوا كثيراً «مدعي الوعي» (المتغربين) . . ما في الدستور . . هو بعض شؤون ولاية الفقيه وليس كل شؤونها . .»<sup>(١)</sup>.

ويمكن أن ندرج في هذا السياق موافقته على انتخاب بني صدر رئيساً للجمهورية . . رغم أنه لم يكن مرشح الحركة الإسلامية . . ولم يعزله إلا بعد أن عزله الشعب عبر نوابه . . علماً بأنه تعاطى معه، إثر انتخابه بإيجابية ملفتة وبروح «رجل الدولة» فأسند إليه صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة، ويأتي بعض ما يسלט الضوء على هذه النقطة .

رابعاً: إن سيرة الفقهاء تكشف بوضوح أنهم رغم قناعتهم بأن سلطة الفقيه إلهية، لم يصدرُوا في مواقفهم، عن ذلك فقط، بل لاحظوا في المسار العملي ثقة الناس بهم، فلا

---

(١) ج ١١ ص ١٢٢ .



نجد فقيهاً تصدى للشأن العام على مستوى الأمة أو على مستوى بلد إسلامي إلا بعد حصوله على ثقة الرأي العام التي تمكنه من مواجهة الحاكم الظالم من موقع القوة، بل ليس الشأن التبليغي الذي يعتبر في طليعة مهام المرجع والفقيه إلا عملية حوار مفتوح مع الأمة إحدى ثمارها بناء كتلة الرأي التي تشكل الأكثرية.

**والنتيجة العملية:** هي أن شرعية الفقيه مستمدة من الله تعالى. . . بهدف سياسة أمور الناس، ويتوقف تحقيق هذا الهدف على اعتبار آراء الناس في المسار العملي ميزاناً، كما يصرح بذلك الإمام الخميني بتاريخ ٢٥/٣/٥٨ فيقول: «الميزان هو رأي الشعب»<sup>(١)</sup>.

بل ينتقل بنا الإمام نقلة نوعية في إيضاح مفهوم ولاية الفقيه إلى حيث يكشف أن الولي الفقيه - وإن كان يستمد شرعيته من الله تعالى - إلا أنه الحارس الأمين لرأي الشعب. . . فمهمته هي الحؤول دون تحول الحاكم إلى ديكتاتور. . . وهو إنما يستطيع تحقيق هذه المهمة للشروط العديدة التي حددها الشرع للأهلية لموقع الولي الفقيه. . . هذه الشروط التي ينعزل فوراً عند مخالفته لإحداها، وتأتي الشواهد على ذلك مع مزيد إيضاح في الحديث عن «القوانين والنظم»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ج ٧ ص ١٢٠.

(٢) تحدث الإمام عن ذلك بالتفصيل في المصدر ج ١٠ ص ٤٨ - ٥٤ بتاريخ ٥٨/٨/٣.

## ثانياً: القوانين والنظم

يجد المتتبع لنص الإمام أنه رضوان الله تعالى عليه قد بنى خطابه الثوري على ركائز، أحدها القانون، فإذا بمعركته ضد النظام، معركة الدفاع عن القانون، كما هي معركة الدفاع عن آراء الجماهير. . وكما سيتضح في ما بعد أنها معركة الحريات. . والعنوانان معاً يرجعان في الحقيقة إلى «القانون». . والحديث عن موقع القانون من حركة الإمام وخطابه. . يستدعي الوقوف عند المحطات التالية:

الأولى: ارتكاز الخطاب الثوري للإمام إلى القانون.

الثانية: مبادرته إلى تدوين الدستور إثر الانتصار.

الثالثة: التزامه الدستور بعد إقراره.

**في المحطة الأولى،** يجب التنبيه هنا إلى أن الحركة الإسلامية في إيران كانت تمتلك مستنداً قانونياً لصراعها مع النظام تفتقر إليه الحركات الإسلامية الأخرى عموماً. . وهو الدستور الإيراني الذي أقر عام ١٩٠٦م إثر الصراع المرير الذي عرف باسم المشروطة والاستبداد. . وقد نص الدستور على أن يتولى خمسة مجتهدين فقهاء المصادقة على القوانين لتأخذ

طريقها إلى التطبيق، وسنلاحظ إن الإمام كان يخوض معركة هذا الدستور بجدارة منقطعة النظير. . فجاءت معركته دستورية بكل معنى الكلمة.

وهذه بعض الشواهد:

أ - في برقية إلى رئيس الوزراء أسد الله علم بتاريخ ١٥ / ٨ / ٤١ أي عا ٦٢م، وقبل انتصار الثورة الإسلامية بحوالي ستة عشر عاماً جاء قوله:

«ظننت أن بالإمكان تحدي القرآن الكريم، والدستور (... ) أنصحك أن تخضع لله تعالى وللدستور»<sup>(١)</sup>.

وحيث قد ورد في هذه البرقية أنها تأتي عطفاً على برقية سابقة، فمن الواضح أن حديث الإمام عن مخالفة الدستور يرجع إلى تاريخ سابق لم يمكنني تحديده لعدم وجود المستند في ما نشر من آثار الإمام.

ب - وفي رسالة مطولة بتاريخ ٠٠ / ١٢ / ٤١ = ٦٢م وجهها العلماء الأعلام في قم - ومن بينهم الإمام - نجد مطالعة قانونية معمّقة، تستند إلى الدستور، أقتطف منها ما يلي:

١ - مقدمة الدستور غير الدستور بل هي كلام الشاه آنذاك وليس لكلامه صفة القانون. . وقد استند وزير الداخلية دون تدقيق إلى هذه المقدمة ليقدم مقترحه إلى مجلس الوزراء.

---

(١) ج ١ ص ١٥.

٢ - حذف البند الأول من المادة العاشرة، والبند الثاني من المادة الثالثة عشرة من قانون الانتخابات الذي أقره مجلس النواب بتاريخ شوال ١٣٢٩هـ، وحذف قيد كلمة الذكور من المادتين السادسة والتاسعة من قانون انتخابات مجلس الشيوخ المقرّ بتاريخ ١٤ أديبهشت ١٣٣٩هـ. ش استناداً إلى مقدمة الدستور والأصل الثاني، كل ذلك غير قانوني وليس للدولة مثل هذا الحق، لأن المستند - مقدمة الدستور - باطل كما تقدم، بالإضافة إلى أن الدولة لا يمكنها أن تبطل القانون الذي أقره مجلس النواب، وقد نص الدستور في الأصل الثاني والعشرين منه على الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. . كل ذلك يجعل مقترح وزير الداخلية مقترحاً غير قانوني. . بالإضافة إلى أنه يخالف الأصل الثاني والأصل السابع والعشرين من تكملة الدستور<sup>(١)</sup>.

ومحل الشاهد مما تقدم هو إظهار البعد القانوني في نص الإمام، الأمر الذي يمكننا من مقارنة موقع هذا البعد في رؤية الإمام الحركية ومساره العملي.

**وفي المحطة الثانية،** مبادرة الإمام إلى تدوين دستور الجمهورية الإسلامية: نجد أنه رضوان الله تعالى عليه قد أعطى الأولوية بعد الانتصار ودون أي تسويق أو تعليل للمباشرة

---

(١) ج ١ ص ٢٩.

بتدوين الدستور<sup>(١)</sup>، وكان بالإمكان تحقيق ذلك عبر تشكيل لجنة من عدد من الأخصائيين ومن الشرائح الاجتماعية المختلفة بهدف اقتراح الدستور ليصار بعد ذلك إلى طرحه للاستفتاء الشعبي. إلا أن الإمام تبنى أن ينتخب الشعب الخبراء الذي يدونون مقترح الدستور. فكان مجلس الخبراء، ويلاحظ هنا بجلاء كيف تجنّب الإمام سلبيتين: التعيين، وكثرة عدد أعضاء مجلس الخبراء..

فالتعيين يصادر دور الشعب في الاقتراح.. وكثرة العدد تدخل المجلس في دوامة تحدّ من إنتاجيته.. والظرف استثنائي.

على أن العدد الذي اعتمد (وهو ثمانون) لا يمكن للمتأمل المنصف إلا الإقرار بواقعيته في بلدٍ بحجم إيران.

وقد تعاطى الإمام في هذه المرحلة بحذر شديد من جميع التحركات المناوئة، معتبراً أنها تصدر من منطلق منع تثبيت ركائز الدولة، كما نجد ذلك صريحاً في العديد من خطبه في أجواء الاستفتاء على شكل الحكم، وانتخاب مجلس الخبراء، والاستفتاء على الدستور.

---

(١) راجع في ذلك حُطَب الإمام بتاريخ ٥٨/٤/٢١ و٥٨/٣/٢٥ و٥٨/٤/١٧ و٥٨/٤/١٧، وأيضاً بتاريخ ٥٨/٤/٢١ في تجار وكسبة سوق طهران حيث يتضح جلياً مدى الاهتمام الذي كان يوليه لتدوين الدستور.

كما تعاطى بحذر إيجابي شديد مع المطالب الملحة التي كان يطرحها عليه مخلصون في اللقاءات الجماهيرية، مؤكداً على أن هذه المسائل محقة، إلا أن الاسترسال في الاهتمام بها يمكن أن يصبح مسيراً انحرافياً يحول دون بناء الدولة..

أ - في خطاب له بتاريخ ١٧/٤/٥٨ يقول:

«كلنا نعرف مواطن الخلل، إلا أن لذلك وقته، حاجتنا الأساسية الآن تدوين الدستور والاستفتاء عليه.. كل هذا الخلل القائم (في المرافق المختلفة) يجب أن يعالج، إلا أن وقت العلاج يحين عندما تستقر عندنا حكومة (دائمة).. ويمكننا أن نقول للعالم: هذا بلدنا، هذا نظامنا، هذا قانوننا، وهذا رئيس جمهوريتنا، هذا مجلسنا، ليعترف الناس وتعترف الدنيا بأننا نظام بكل معنى الكلمة، عندها ننصرف إلى هذه الجزئيات»<sup>(١)</sup>.

ب - وفي خطاب له بتاريخ ٢١/٤/٥٨ يقول سماحته:

«أنتم تعلمون أننا نمر بمرحلة حساسة تستدعيننا اجتياز الاستحقاقات التي نواجه، وهي الخطوات الأولية التي هي عبارة عن الدستور ومجلس الخبراء، ومجلس النواب ورئيس الجمهورية، وكل ما هو أساس في بناء الدولة..

---

(١) ج ٨ ص ٧٨ في أساتذة وموظفي جامعة شيراز.

هذه هي الاستحقاقات ويجب أن يتحد الجميع لإنجاز ذلك. في مثل هذا الموقع الحساس يحاول الأعداء أن يحولوا دون اجتياز هذه المراحل، ولهذا رأيتهم لجأوا إلى التشويش (محاولات الإخلال) في الاستفتاء على (شكل الجمهورية) ويحاولون ذلك الآن ليمنعوا تحقيق الأهداف الإسلامية<sup>(١)</sup>.

**وفي المحطة الثالثة، التزام الإمام الدستور بعد إقراره..**  
ينبغي التأكيد في البداية على أن المحك الحقيقي الذي يثبت مدى صدقية البعد القانوني في أية شخصية قيادية هو مدى التزامها بالقانون الذي يمكنها أن تغيره أو تتجاوزه عندما يتعارض مع قناعتها بتطبيق رؤيتها السياسية التي تبلورها المستجدات.

وسنرى في هذا المجال بالذات أن الإمام قدوة.. فقد مارس أعلى درجات الانضباط في أجواء تزلّ فيها كثير من الأقدام، مرسياً بذلك دعائم منهج يشكل العصب للمنهج الحركي الإسلامي، ولبناء الدولة في آن.. ولم تستزله المنزلاقات على خطورتها، ولا ثقة الشعب على فرادتها..

كانت التجربة المرة الأولى، حين (اكتشف) أنصار بني صدر أن والد السيد جلال الدين فارسي مرشح الحركة

---

(١) ج ٨ ص ١٠٢ في جمع أهالي مريوان وسندج.

الإسلامية في إيران لموقع رئاسة الجمهورية ليس إيرانياً وإنما هو أفغاني . . الأمر الذي يحرم السيد فارسي بحسب الدستور من حق الترشيح لهذا المنصب .

وقد جاء هذا «الاكتشاف» في وقت لا يسمح بطرح بديل . . وكان سماحة الشيخ الرفسنجاني وزيراً للدخالية فاصطحب مرشح الحزب الجمهوري والحركة الإسلامية عموماً والحوزة بشكل خاص إلى منزل الإمام لتحديد الموقف . . وكان جواب الإمام قاطعاً بوجوب الالتزام بالدستور ومراعاة الشروط التي حددها للمرشح للرئاسة . .

ولا يمكن فهم أهمية موقف الإمام إلا إذا لاحظنا أن ترشيح السيد فارسي قد تبناه آنذاك الشهيد بهشتي وأعلنه شخصياً . . يوافق في ذلك سماحة السيد القائد (فعلاً) وسماحة الشيخ الرفسنجاني وكبار العلماء . . والكوادر التي تعتبر أذرع الإمام رضوان الله تعالى عليه .

وهذا يعني أن الإمام كان بين خيارين : أن يلتزم بالدستور فتحسر الحركة الإسلامية موقع رئاسة الجمهورية ليتبوأه من لا يطمأن إلى إسلاميته، أو يعلم بعدمها . .

وأن يخرق الدستور التزاماً بقناعته السياسية في وصول الأصلح إلى رئاسة الجمهورية . . ولم يتردد الإمام في التزام الدستور، فقد تشكلت القناعة الشرعية عنده في ضوء ذلك . . وقد دفعت الجمهورية الإسلامية ثمن ذلك من خلال ممارسات



بني صدر، إلا أن هذه الأثمان لم تكن لتعادل خرق الدستور على يد الإمام . . . وذلك له أيضاً أثمانه الباهظة . . . والأشد كلفة وخطورة . . . فهو يعني فتح الباب على مصراعيه لتكرار الخرق . . . وهو بدوره يعني ضرب أهم الأسس التي تقوم عليها الدولة .

إن هذا الموقف الخميني المفصلي عميق الدلالة، بعيد الغور، شديد الثراء، يسلط الضوء على التزام القانون في شخصية الإمام وعلى الواقعية السياسية ضمن الضوابط، فهو لا يقود الشعب من برج عاجي . . . وإنما هو مع الشعب يقوده برفق ودراية ولا يملئ عليه نظرتة إلى الأشخاص والقضايا . . . ويترك له أن يعبر عن قناعته التي لا تتنافى مع حدود الله تعالى . . . حتى إذا لم يكن هذا التعبير هو الأفضل<sup>(١)</sup> .

وثمة شاهد آخر في هذا السياق . . . وفي مورد جزئي يوضح لنا أن الإمام الذي حرص على القانون في مسألة جذرية مركزية . . . كيف يحرص عليه في أدق التفاصيل، فقد وجّه جندي في الجيش استفتاءً شرعياً إلى الإمام حول وجوب الالتزام بتعميم صادر عن قيادة الجيش حول التقيّد بحلق اللحية . . .

---

(١) راجع في توثيق ذلك خطاب الإمام بتاريخ ١٤/١٠/٥٨ ولم أجد في ما نُشر من آثار الإمام كلامه الخاص بهذه الحادثة وقد بثّ تلفزيون الجمهورية آنذاك خبر استقبال الإمام لوزير الداخلية والسيد فارسي، وكنت ممن رآه .

ومن الواضح إن حلق اللحية - بحسب فتوى الإمام  
وسائر المراجع - أمر غير جائز، إلا أن الإجابة على الاستفتاء  
بعدم الجواز تشجع هذا الجندي وغيره على عدم احترام  
القوانين والنظم والتقيّد بها. . كما إن الإجابة بالجواز منافية  
للحكم الشرعي، لذلك نجد أن الإمام يجيب بما يلي:

«لا يجوز مخالفة مقررات الجيش»<sup>(١)</sup>.

فبذلك يثبت أصل احترام القانون. . ومن جهة أخرى  
يوعز إلى قيادة الجيش بتغيير هذا التعميم الذي هو من مخلفات  
العهد السابق. .

والمتمأمل في أجوبة الإمام على الاستفتاءات بعد انتصار  
الثورة وتأسيس الدولة يرى بوضوح مدى حضور الالتزام  
بالقانون لديه. .

ولا غرابة في ذلك. . فالفقيه - كما يرى الإمام - تحت  
القانون، ناظر على تطبيقه. . جاء في خطبة له بتاريخ ٣/٨/  
٥٨=٧٩م:

«الإسلام دين القانون، حتى النبي صلى الله عليه وآله لم  
يكن باستطاعته أن يخالف، يقول الله تعالى: ﴿ولو تقول علينا  
بعض الأفاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين﴾. . إذا

---

(١) استفتاءات جديد إمام - فارسي.

خالفت نقطع وتينك، إنه حكم القانون ولا حكم لغير القانون الإلهي لا الفقيه ولا غير الفقيه، الجميع تحت القانون، إنهم مجرون للقانون ومنفذون، الفقيه وغير الفقيه كلهم مجرون للقانون، الفقيه ناظر على هؤلاء الذين يجرون القانون حتى لا يخالفوا القانون، لا أنه يريد هو أن يحكم . . يريد أن يمنع تحول الحكام الذين يفترض بهم أن يطبقوا القانون - إلى طواغيت»<sup>(١)</sup>.

وحول الأنظمة التفصيلية نجد أن الإمام يؤكد بتاريخ ١٩/٣/٦٥، على أن «الالتزام بالنظام واجب إلهي ويجب أن تُبنى كل الأمور على النظام والانتظام، يجب أن يكون لكل شيء في الدولة نظمه الخاص»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ج ١٠ ص ٤٨.

(٢) ج ٢٠ ص ٣.

## ثالثاً: بناء المؤسسات

لا يمكن التفكيك بين تميّز شخصية الإمام في البُعد الأخلاقي، وبين حرصه على بناء المؤسسات.. فإن الوعي العميق لمخاطر الأنا والديكتاتورية يحول دون مركزة الأمور كلها عند شخص، وتفصيلها على مقاسه..

والإمام الراحل الذي لم تتغير سيرته بعد الانتصار عما كانت عليه قبل أن يطلق نهضته المباركة، لا يمكنه إلا أن يكون المدرك لأهمية بناء المؤسسات لكي تتخذ كل غرسة طريقها إلى النمو في بيئة صحية معافاة، بعيداً عن التشابك والتناحر وبمعزل عن إهمال مجال لحساب الاهتمام بمجال آخر..

تلمس بوضوح أن مشروع الإمام كان جاهزاً.. وأن سنوات الحصار والنفي لم تذهب هدراً..

وتلمس أن الإمام لم يولِ القانون الأهمية التي تم استيضاحها.. إلا من أجل.. التأسيس عليه فهو المدخل بل القاعدة لبناء المؤسسات..

وتُلاحظ أن الإمام عمل في هذا المجال على خطين:  
الأول: بناء المؤسسات الرئيسة «التي لا بد منها لأية دولة».

الثاني: بناء المؤسسات الفرعية التي شكلت الضمانة لعدم اختناق منهجية الثورة في أنفاق النتاج الثقافي والإداري للعهد السابق . .

### في المجال الأول: المؤسسات الرئيسية:

نجد أن الإمام وبتاريخ ٢٤/٣/٦٠=٨١م يعتبر أن «من افتخارات هذه الثورة الإسلامية بناء جميع المؤسسات خلال سنة»<sup>(١)</sup>.

ولم يتحقق ذلك في الواقع إلا من خلال إصرار الإمام على إعطاء الأولوية، لبناء المؤسسات انطلاقاً من قناعته بأنه ما لم تبَنَ هذه المؤسسات فإن الجمهورية الإسلامية لا تأخذ طريقها إلى التحقق . .

يقول بهذا الصدد بتاريخ ٢٣/٤/٥٨=٧٩م: ليس لدينا الآن «من الجمهورية الإسلامية إلا الاسم، ولم يتحقق بعد المحتوى المطلوب، ولم يتحدد الدستور، ولم ينتخب رئيس الجمهورية ولا مجلس النواب، وليس لدينا إلا دولة انتقالية»<sup>(٢)</sup>.

وبعد بناء المؤسسات . . يأتي دور التأكيد على الفصل بين السلطات وعدم التداخل . . وأن ينصرف كل إلى مجال عمله سواء على مستوى المؤسسات الأم أو الفرعية . .

---

(١) ج ١٥ ص ١.

(٢) ج ٨ ص ١٢٠.

وفي خطاب مفصلي بتاريخ ٣/٥/٥٩=٨٠م يقول

الإمام:

«عندما يؤدي كل فريق عمله ولا يتدخل في عمل غيره،  
ينتظم أمر الدولة فتصبح دولة يمكن أن تتقدم، أما إذا أصبح  
كل فريق يتدخل في عمل الآخر، فلا يستطيع أحد أن يؤدي  
مهمته . .

هذا تكليف شرعي للجميع، للحرس، للشرطة، للجيش،  
للدرك، للمجلس، لرئيس لجمهورية . . الجميع مكلفون شرعاً  
يجب أن يلتزم كل بوظيفته التي حددها القانون . . ولقد حدد  
القانون لكل وظيفة . . فإذا تجاوز أحد القانون وأراد التدخل  
في مجال عمل غيره فقد خالف الشرع ( . . . ) . ليلتزم رئيس  
الجمهورية بما حدده له القانون ولينفذه بطريقة جيدة . . كذلك  
المجلس، لا يتدخل المجلس في مجال عمل السلطة التنفيذية  
أو السلطة القضائية . . إذا أراد أن يتدخل في مجال عمل الآخر  
فلن تُبنى دولة»<sup>(١)</sup> .

ومن الشواهد الملفتة على طريقة عمل الإمام في بناء  
المؤسسات، إنه تعامل مع بني صدر بعد انتخابه رئيساً  
للجمهورية وتثبيت الإمام لذلك . . بإيجابية عالية<sup>(٢)</sup>، وقد عهد

---

(١) ج ١٢ ص ٢٦١ .

(٢) ج ١١ ص ٢٦٠ .

إليه ببعض صلاحياته وأكثرها حساسية وهو موقع القائد العام للقوات المسلحة وكان يوصي القوات المسلحة بوجوب طاعته<sup>(١)</sup>. الأمر الذي يكشف أن الإمام وإن لم يكن مقتنعاً بشخص ما . . إلا أنه إذا رآه تَبَوَّأَ موقعاً من المواقع تعامل معه على هذا الأساس، وهذا ما يشكل العمود الفقري لبناء المؤسسات، لأنه النقيض للتعامل الانتقائي الاستنسابي الذي يتجاوز الضوابط والمواقع فيستبدل المؤسسة بالشخص والجماعة بالأناس .

### وفي المجال الثاني : المؤسسات الفرعية :

لا بد من الإشارة أولاً إلى أن أية ثورة في العالم تحمل نهجياً تغييرياً كالثورة الإسلامية . . تواجه تحدي تثبيت نهجها ورؤيتها في المجتمع، ولا بد لها لتقحيق ذلك من بناء بعض المؤسسات التي تمكنها من تحريك رؤيتها الثورية نظرياً وعملياً في قنوات مأمونة الجانب . . ريثما يمكن الاطمئنان إلى غيرها . . أما اعتماد القنوات الموروثة وتطعيمها بعناصر ثورية فليس أسلوباً مضمون النجاح، نعم لا بد من تبنيه كخيار رديف لا وحيد . . ويُترك للتجربة أن تحدد متى يصبح الرديف أصيلاً سواء تم الاكتفاء به وحده أم لا . . وقد اعتمد الإمام الأسلوبين معاً: بناء أجهزة ثورية، والحرص على استصلاح الأجهزة الموروثة .

---

(١) ج ١٢ ص ٨٧.

وقد آتت هذه الطريقة أكلها على أكمل وجه . .

وحيث كان يتضح إن بالإمكان الاستغناء عن الثنائية كان يتم إدغام الجهاز الجديد في القديم كما حصل بالنسبة إلى اللجان الثورية التي كلفت بمهام مشابهة لمهام الشرطة . .

أما حين كانت تتضح الحاجة لهذه المؤسسة فكان يتم رفع مستوى التنسيق بينها وبين المؤسسة المشابهة .

وأهم المؤسسات والأجهزة الثورية التي تمّ بناؤها:

١ - مجمع تشخيص المصلحة لحل معضلات النظام .

٢ - حرس الثورة الإسلامية .

٣ - جهاد البناء .

٤ - منظمة الإعلام الإسلامي .

٥ - مؤسسة المستضعفين .

٦ - وزارة الأمن .

وبديهي أن بناء مؤسسات من هذا النوع سلاح ذو حدين، إلا أن تحديد المهام والصلاحيات وتدوين القوانين والنظم وتطويرها في ضوء المستجدات كفيل بتفادي السلبيات والإفادة من الإيجابيات .

ويوضح لنا النص التالي طريقة عمل الإمام في بناء المؤسسات ومدى الاهتمام بوضوح الفصل بين المهام منعاً للتداخل . . فقد وجه سماحته رسالة إلى سماحة السيد القائد



عندما كان رئيساً للجمهورية بتاريخ ٤/٢/٦٨=٨٩م حول  
تكملة الدستور، عيّن فيها لجنة اختار أعضاها من مجلس  
الخبراء والسلطات الثلاث ومجمع تشخيص المصلحة وآخرين  
على أن تُطرح النتائج للاستفتاء الشعبي. . وقد حدد الإمام  
مساحة البحث كما يلي:

- ١ - القيادة.
  - ٢ - المركزية في مديرية السلطة التنفيذية.
  - ٣ - المركزية في مديرية السلطة القضائية.
  - ٤ - المركزية في مديرية الإذاعة والتلفزيون بحيث يكون  
الإشراف عليهما للسلطات الثلاث.
  - ٥ - عدد نواب المجلس.
  - ٦ - مجمع تشخيص المصلحة لحل معضلات النظام وتقديم  
المشورة للقائد، بحيث لا يكون هذا المجمع قوة في  
عرض القوى الأخرى.
  - ٧ - آلية إعادة النظر في الدستور. .
- وقد اعتبر الإمام في مقدمة الرسالة إن الخبرة التي  
تراكمت طيلة عقد من الزمن حتمت تحديد النظم والقوانين في  
هذه المجالات، كما إنه حدد مهلة شهرين كحد أقصى لإنجاز  
هذه المهمة<sup>(١)</sup>.

---

(١) ج ١٢ ص ٢٦١.

ولا يمكن الحديث عن بناء الدولة . . دون الوقفة عند القوات المسلحة والقوى الأمنية باعتبارهما عين الدولة وذراعها . . وما تنبغي الوقفة عنده بالتحديد هو تدخل هاتين المؤسستين في الأمور السياسية، فإن تسييس العسكر والأمن يعني عسكرة السياسة، وكم الأفواه، وخنق الأنفاس . . وبالتالي منع التعددية واعتماد سياسة اللون الواحد.

وقد راعى الإمام الخيوط الرفيع الفاصل بين منع التسييس وبين التجهيل فأكد في آن . . على أهمية التوعية . . وخطورة التحزب .

إن عدم تسييس الأمن والعسكر يعني عند الإمام عدم الدخول في الصراعات السياسية وهو لا يتحقق إلا بمنع التحزب بجميع مظاهره في صفوفهما .

في خطاب له في قادة القوات المسلحة بتاريخ ٢٤/٣/١٣٦٠م يقول سماحته :

«على قادة الجيش وجميع القوات المسلحة حفظ (هذه القوات) من التدخل في السياسة، إن تدخل الجيش في السياسة مساوٍ لزوال حيثية الجيش . . الأمور السياسية في الجيش أشد فتكاً من الهيرويين . . كيف يقضي الهيرويين على الإنسان، كذلك هي الأمور السياسية تقضي على روحية الجيش ورؤيته»<sup>(١)</sup>.

---

(١) ج ١٥ ص ١ - ٩.

ويقول في تعليق ذلك: «الجندي الذي يتدخل في الأمور السياسية يفقد جنديته، الجندي الذي ينصب تفكيره على أمور من قبيل من تقدم ومن تأخر، ماذا سيجري هنا. . . وماذا هناك. . . الفريق الفلاني كيف سيتصرف؟. . . والفريق الفلاني كيف؟ لا يعود أهلاً لاسم الجندي. . . إنه شخص سياسي اغتصب قبعة الجندي»<sup>(١)</sup>.

ويحدد الإمام الممنوع من السياسة في القوات العسكرية بوضوح أكثر فيقول:

«أن يأتي المتحدثون في الأمور السياسية ويكون الهدف الانتصار لفئة ليدخلوكم في هذا الميدان فيصبح بعضكم مؤيداً لهذا الفريق والآخر مؤيداً لذلك الحزب فتتشغل أفكاركم دائماً باللعبة الحزبية والفئوية»<sup>(٢)</sup>.

وفي لقاء وزير الحرس الثوري ومعاونه بتاريخ ١٩/٥/٦٣م يقول:

«المهم أن لا توجد في الحرس حالة تلحق الضرر بروحية أفراد الحرس (. . .) يجب أن تحولوا دون دخول الجهات السياسية إلى الحرس، فإن دخول الجهات السياسية إلى الحرس يعني زوال الجهات العسكرية. . . أوصوا الحرس

---

(١) المصدر.

(٢) المصدر.

دائماً أن يعتبر كل منهم نفسه دائماً محارباً في خدمة الناس»<sup>(١)</sup>.

وفي خطابه بمناسبة ذكرى ولادة الإمام الرضا عليه السلام بتاريخ ١٨ / ٥ / ٦٣ = ٨٤ م يقول:

«لا يجوز لأفراد الحرس الدخول في التحزبات فيصبح هذا مؤيداً لهذا وذاك مؤيداً لذاك . . ما علاقتكم أنتم بما يجري في المجلس، وقد بلغني أن الحديث كان يدور في الحرس حول الانتخابات . . الانتخابات تبحث في محلها . . ما علاقة الحرس حتى يوجد الاختلاف بينهم . . هذا ليس جائزاً للحرس، ليس جائزاً للجيش . إن هذا يمنع الحرس عن القيام بواجبه الذي هو في عهده»<sup>(٢)</sup>.

وفي لقاء مسؤولي وزارة الأمن بتاريخ ١٩ / ١٢ / ٦٣ = ٨٤ م يقول الإمام:

«الأمر الآخر الذي يحظى بالأهمية هو أن جميع الأشخاص في هذه الوزارة يجب أن لا يكون لهم انتماء إلى أي حزب ومجموعة . . الارتباط بالمجاميع يستتبع الارتباط الفكري والعملي، وهذا يتنافى مع عملكم يجب أن تكونوا جميعاً حياديين، حياديين، أن تزاولوا عملكم بمعزل عن العداوة

---

(١) ج ١٨ ص ٦٢.

(٢) ج ١٩ ص ٢٦.

والصداقة والمعرفة وعدم المعرفة . . يجب أن يكون أفراد الأمن  
مستقلين نزيهين ومتقين»<sup>(١)</sup> .

وترى وأنت تتابع خطب الإمام وبياناته أن موضوع بناء  
المؤسسات كان يؤرقه باستمرار . . ليطمئن من خلال ذلك إلى  
ثبات الجمهورية الإسلامية واستقرارها . . وكان رضوان الله  
تعالى عليه يخشى أن توافيه المنية ولم يكمل ذلك فتعرض  
أسس الجمهورية للاهتزاز . . والشواهد على هذا الموضوع  
وتشعباته كثيرة جداً . . وفي ما تقدم كفاية . .

---

(١) ج ١٩ ص ١٧٧ .

## رابعاً: التزام الحريات

يطل الإمام على مبدأ الحريات من موقع العارف بالله، العارف بكرامة الإنسان على الله تعالى ومن موقع الفقيه المدرك لعظمة حدود الله تعالى وخطورة تعديها. . ولذلك نجده يعتصر قلبه الألم وهو يتابع مصادرة الحريات والكرامات في عهد الشاه. . وقد شكلت هذه النقطة بالذات رافداً ثراً لإطلاق نهضته المباركة. . من هنا كانت حاضرة وبقوة إن في بياناته ضد الشاه أو في تأكيدات المستمرة على المسؤولين حول الاهتمام بالمستضعفين وخدمتهم. .

\* في بيان له عند هجوم جلاوزة الشاه على المدرسة الفيضية في قم، وعلى الناس في السوق، وتحطيم زجاج ومحتويات محالهم التجارية، بتاريخ ٢/١/٤٢=٦٣ م. . يقول الإمام:

«هذا معنى التزام الدولة للتدين. . وهذا معنى حرية الرأي والناخبين، الجهاز الجبار الحاكم لا يعتقد بأن لأحد من أفراد الشعب الحق في الحرية، وقد سلب حرية الناس طيلة الفترة الماضية»<sup>(١)</sup>.

---

(١) ج ١ ص ٤٩. وانظر: بيان الإمام بتاريخ ١٣/٢/٤٢.

وفي الرد على الشاه حين نعت العلماء بالرجعية ، بتاريخ  
٤٣/١/٢٦ يقول :

«يريد العلماء العمل بالإسلام ومخالفة الديكتاتورية فهل  
هذا رجعية؟ ( . . . ) العلماء ضد الضرب والبطش والديكتاتورية  
والاستبداد فهل هذا رجعية؟ لقد وقف العلماء في صدر  
المشروطة ضد الاستبداد الأسود وانتزعوا الحرية للشعب وسنوا  
قوانين لمصلحة الشعب والاستقلال والإسلام، وقد حصلوا  
على ذلك بالدم والمعاناة وألوان الغصص فهل هؤلاء رجعيون؟  
العلماء الروحانيون يقولون: يجب أن لا تتدخل قوة  
الحراب في مقدرات البلد . . . يجب أن يكون النواب منتخبين  
من الشعب، يجب ضمان حرية الصحافة، فلا تخضع لرقابة  
الأجهزة، ولا يجوز أن تسلب الحرية من الشعب (فهل هذا  
رجعية؟)»<sup>(١)</sup>.

\* وفي رسالة مفتوحة وجهها الإمام إلى «هويدا» رئيس  
وزراء الشاه بتاريخ ٢٧/١/٤٣٦=٦٧م يقول رضوان الله تعالى  
عليه :

«حكومتك البوليسية أنت وأسلافك التي هي مطابقة لرغبة  
أولئك الذين يريدون إبقاء شعوب الشرق رهن التخلف، هي

---

(١) ج ١ ص ٦٧ ، ٨٢.

حكومة القرون الوسطى حكومة الحراب والقمع والسجن، حكومة كم الأفواه وسلب الحرية حكومة الرعب والبطش»<sup>(١)</sup>.

وقد تناول الإمام بالتفصيل مسألة الحريات والزراعة والصناعة والمرأة في مقابلة أجرتها معه جريدة «العالم» الفرنسية (ليموند) بتاريخ ١٦/٢/٥٧=٧٨م، وسأنقل جانباً منها لما تتمتع به من أهمية في إيضاح منهجية الإمام.

وجّه المراسل إليه السؤال التالي :

«يتهمك الشاه بمخالفة التمدن والرجعية، فما هو جوابك على ذلك؟».

الإمام: «الشاه هو تجسم الرجعية ورفض التمدن.. منذ خمسة عشر عاماً وأنا أؤكد في بياناتي وخطبي للشعب الإيراني على التنمية والتوسعة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لبلدي، أما الشاه فهو ينفذ سياسة الإمبرياليين، ويصر على إبقاء إيران أسيرة التخلف والرجعية، النظام ديكتاتوري، وديست في هذا النظام الحقوق الفردية، وصودرت الانتخابات الواقعية والصحف والأحزاب، يفرض الشاه نوابه على الشعب خلافاً للدستور، منعت التجمعات السياسية والدينية، ولا وجود على الإطلاق لاستقلالية القضاء والحرية الثقافية، لقد اغتصب الشاه السلطات الثلاث واعتمد سياسة الحزب الواحد.. والأسوأ من

---

(١) ج ١ ص ١٣٢.



ذلك أنه جعل الانضمام إلى هذا الحزب إجبارياً والممتنع يعاقب . . .» .

أضاف الإمام: «زراعتنا التي كانت حتى ثلاث وعشرين سنة خلت تفيض عن احتياجات البلد الداخلية، وكنا نصدر الفائض، تم القضاء عليها . . وبناء للإحصاءات التي أعلنها رئيس وزراء الشاه قبل سنتين فإن إيران تستورد أكثر من ٩٣٪ من المواد الغذائية التي تستهلكها، هذه هي نتيجة ما سمي بالإصلاح الزراعي للشاه، الجامعات أقفلت في منتصف العام الدراسي، ويتم الاعتداء على الطلاب في الحرم الجامعي كل سنة عدة مرات ويُلقى بالطلاب في السجون .

لقد دمر الشاه اقتصادنا وهو يبذر واردات البلد من النفط الذي هو ثروة المستقبل للشعب ويصرف ذلك لشراء الأسلحة الكمالية بأثمان باهظة وهذا أمر يضر باستقلال إيران، أنا أعارض الشاه بالتحديد لأن سياسته العميلة للقوى الأجنبية تعرّض تقدم شعبنا للخطر وعندما يدّعي الشاه أنه يوصل إيران إلى حدود التمدن الكبير فهو يكذب ويتخذ ذلك ذريعة ليجتث جذور استقلال البلد ويريق دماء الشعب .

العمّال والفلاحون والطلاب والكسبة النساء والرجال ثاروا ضد النظام الرجعي والمتخلف، لهذه الأسباب التي لا يمكن القفز فوقها، يحاول الشاه أن يطمس حقيقة معارضتنا له فيتهمنا بالرجعية والتخلف . .

إذا وفقنا يوماً لإسقاط نظام الشاه، فإننا سنحاكمه على ما ارتكبه ضد تقدم شعبنا ورقئيه في المجالين الاقتصادي والثقافي.. وسيطلع العالم آنذاك على جنائياته.

ويعاود المراسل الكثرة بقوله: «يصفك الشاه بأنك مخالف للتمدن، وأنت ترجع الاتهام إليه.. وهذا الأمر بطبيعة الحال ليس مقنعاً.. لطفاً حدد موقفك من أمور ثلاثة أساسية بالنسبة لإيران، الإصلاح الزراعي، التصنيع، والنساء».

يجيب الإمام: «الهدف من الإصلاح الزراعي للشاه.. هو بوجه خاص عبارة عن إيجاد سوق للدول الأجنبية خصوصاً أمريكاً.. أما الإصلاح الزراعي الذي نريده نحن فيجعل المزارع يستفيد من نتيجة عمله، وسيعاقب الملاك الذين تجاوزوا أحكام الإسلام (...).

وفي مجال أن تصبح إيران دولة صناعية.. نحن موافقون على ذلك تماماً، إلا أننا نريد التصنيع الوطني والمستقل الذي يقوِّي اقتصاد البلد ويكون مع الزراعة في خدمة الشعب، لا التصنيع المرتبط بالخارج القائم على أساس الموننتاج كما هو الحال في التصنيع القائم فعلاً في إيران..

إن سياسة الشاه الصناعية والزراعية حوّلت مجتمعنا إلى مجتمع استهلاكي لمصلحة القوى الاستعمارية..

وحول النساء: الإسلام ليس مخالفاً أبداً لحرية المرأة.. بل العكس فالإسلام مخالف لمفهوم تشييء المرأة وجعلها

شيئاً، الإسلام يحفظ كرامة المرأة وحيثيتها. . المرأة تساوي الرجل. . المرأة كالرجل في تحديد مصيرها واختيار مجال عملها. . أما نظام الشاه فهو يعمد إلى إغراق النساء في منافيّات الأخلاق لسلبهنّ حريتهنّ، والإسلام يعارض ذلك بشدة. .

لقد سلب النظام حرية المرأة - كما فعل بالنسبة إلى الرجل - وداسها. . النساء كالرجال يملأن سجون إيران. . هذا هو الذي يهدد حريتهنّ. . ونحن نريد تحرير النساء من الفساد الذي يتهددهنّ»<sup>(١)</sup>.

وأنت ترى أن هذا النص يشف عن التزام مميّز للحريات. . كما يكشف عن حضور مميّز للإمام ومواكبة لخطط النظام وممارساته تستند إلى رؤية بديلة في مختلف المجالات. . وهكذا. . تكون الجولة في نص الإمام قد غطت مساحة حوالي ربع قرن. . تابعنا فيها موقف الإمام من أسس الدولة التي حلم بينائها. . وأتيح له أن يترجم الحلم إلى واقع. . ليؤدي الإمام بذلك ما عليه تاركاً للأجيال حفظ هذه الأمانة الإلهية. . وتعاهدها بالرعاية. . وحمایتها بحبات القلوب. . والحمد لله رب العالمين. .

### حسين كوراني

بيروت ٨ ربيع الثاني ١٤٢٠ هـ

---

(١) ج ٢ ص ٤٣، ٥٠.

## الفهرس

أ	تقديم .....
٥	أولاً: استفتاء الشعب .....
١٧	ثانياً: القوانين والنظم .....
٢٧	ثالثاً: بناء المؤسسات .....
٣٧	رابعاً: التزام الحريات .....

## تقديم

ما تزال شخصية الإمام الخميني وتجربته في الثورة والحكم، كنزاً مجهولاً، يقف حاجز اللغة، وثرء الرصيد، عقبة يعسر معها إنجاز التوفر والاستلهاًم . . قبل مضي وقت طويل . . إلا إذا استنفرت المراكز المعنية بتراث الإمام، جهدها في بُعدي الترجمة والبحث . .

كل ما كتب عن الإمام . . لا يتعدى كونه صادراً مما تُرجم وهو قليل أو مما اختزنته الذاكرة وهو جمال وجوه . . يمكن لكل أن يحتفظ به وفق قراءته الخاصة، أو منهما معاً . . وهو في أفضل الحالات، بعض ملامح التجربة . .

وهذا الحديث . . محاولة استلهاًم بُعدي من تجربة الإمام من نصه باللغة الفارسية . . وقد اقتضى بطبيعة الحال ملامسة أبعاد أخرى في التجربة والشخصية .  
وعسى أن يكون قد وُفق في بلورة موضوعه .  
والله ولي التوفيق والقبول . .

حسين كوراني

بيروت

١٨ شهر رمضان

١٤٢٠هـ